

«الهيئة الخيرية»: مستمرون في الملاحقة القانونية لكل المسيئين إلينا

| كتب تركي المغامس |

أكدت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية أنها مستمرة في الملاحقة القانونية لكل المسيئين المستمرين في حملة الإساءة والافتراءات، لينالوا جزاءهم العادل جراء ما ارتكبته أياديهم الأثمة، سواء المبادرين في الطعن ونشر الأكاذيب أو من أعاد نشرها وتوزيعها في أي وسيلة من وسائل التواصل، وذلك دفاعاً عن حقوق الهيئة وحماية لسمعتها وسمعة وكرامة القائمين عليها وردعاً لمثل هذه الممارسات المشينة في الإعلام الإلكتروني. وقالت الهيئة في بيان

لها، «تداولت بعض وسائل التواصل الاجتماعي نهاية الأسبوع الماضي عدداً من المنشورات تكرر الافتراءات والأكاذيب نفسها الموجهة ضد الهيئة، والتي دأب على ترديدتها صاحب أحد الحسابات الإخبارية المشبوهة على منصة تويتر على مدى سنتين، ودحضتها محكمة الاستئناف بدولة الكويت بحكمها الصادر ضده بتاريخ 21 يوليو 2020، القاضي بإدانة صاحب الحساب المشبوه بجرائم نشر الأخبار الكاذبة عن الهيئة، وتعهد إيذاء سمعة القائمين عليها والمساس بكرامتهم» وأضافت موضحة بعض

الحقائق «إنه في 23 يوليو 2019 تقدمت الهيئة بشكوى إلى النائب العام الكويتي ضد صاحب حساب مشبوه في منصة تويتر، دأب على الطعن بالهيئة والقائمين عليها عن طريق نشر الأخبار الكاذبة والملفقة، وكان ضمن الشكوى الافتراءات الواردة في المنشورات الأخيرة والمتعلقة بمشاريع الهيئة الخيرية في باكستان» متابعه «وفي 21 يوليو من العام الحالي، أصدرت محكمة الاستئناف حكمها بإدانة صاحب الحساب المشبوه بجريمة نشر الأخبار الكاذبة عن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية،

وتعمد إيذاء سمعة القائمين عليها والمساس بكرامتهم، وأكد منطوق الحكم الصادر سوء نية المتهم، وفشله في إثبات أي مصداقية للأخبار الكاذبة التي نشرها بشأن الهيئة ومن ضمنها مشاريع الهيئة الخيرية في باكستان» ودعت الهيئة إلى التأمل في إحدى الأدوات التي استخدمها هؤلاء هذه المرة بعد أن دانت محكمة الاستئناف صاحب حسابهم المشبوه بالكذب وتعهد المساس بسمعة الناس وكرامتهم، إذ استخدموا في هجومهم هذه المرة شخصية مشهورة بانسلاخها عن قيم المجتمع الكويتي وأخلاقه

الإسلامية، تجاهر في حسابها أنها «لا دينية»، وتنصب نفسها مدافعة عن الفئات الشاذة جنسياً بكل أنواعها، وتطالب الدولة والمجتمع الكويتي بالاعتراف بحقوق مزعومة لتلك الفئات والقبول بشذوذهم وعدم ملاحقتهم قانونياً، ولا تتورع عن المجاهرة بسعادتها بأن هجرها لوطنها الكويت وعيشها في الخارج مكنها من تجنب الملاحقة القانونية الناشئة عن مطالبتها علناً بتقبل الشاذين والاعتراف بحقوقهم المزعومة المنحرفة عن الأخلاق والدين والمخالفة للدستور والقوانين؛ أفلا يكفي ذلك الكشف حقيقة من

يتخفون وراء تلك الحملة الأثمة وحقيقة أهدافهم؟! وزادت: «إن مثل هذه الأفعال المشينة تثبت أن الغرض الأساسي من هذه الحملات الأثمة ينحصر في نطاق التشويه الإعلامي لمؤسسات العمل الخيري الكويتي والقائمين عليها، وذلك خدمة لأهداف وأجندات مشبوهة»، مطمئنة الجميع على متانة موقفها الشرعي والقانوني، فإنها تؤكد استمرارها في نهجها القائم على التفاني في خدمة متبرعيها، والأمانة في إيصال الحقوق إلى مستحقيها، والجودة والكفاءة في تنفيذ برامجها الإنسانية.